

باسم جلالة الملك

مقرر

ان الغرفة الدستورية

بناء على الدستور وبالاخص الفصول 45، 46، 47 منه  
وبناء على الظهير الشريف المؤرخ في 20 جمادى الاولى 1397 (9 ماي و 1977) الذي هو بمثابة القانون التنظيمي للغرفة الدستورية بالمجلس  
الاعلى وبالاخص الفصلين 19 و20 منه،  
وبناء على الرسالة الصادرة عن السيد الوزير الأول في 13 ربيع الثاني 1398 (23 مارس 1978) والرامية طبقا للشروط المنصوص عليها في  
الفصل 47 من الدستور الى استفتاء الغرفة الدستورية بشأن الطبيعة القانونية او التنظيمية لبعض مقتضيات الظهير الشريف الصادر في 24 شوال  
1333 (4 شتنبر 1915) والمتعلق باحداث الحالة المدنية، تلك المقتضيات التي تهم الاجل المضروب للتصريح بالوفيات والمنصوص عليها في  
الفصل 46.  
وحيث ان الفصل المزمع تغييره لا يتعلق الا بتحديد شروط القيام بعمل ادارى اى بتعيين الشخص الذي له الصلاحية في تلقي التصريحات بالوفيات  
وتعيين المكان للقيام بهذه التصريحات وبالاجل المحدد لذلك وبالتالي فان المقتضيات المستفتى في شأنها ليست في مضمونها من المواد التي يشملها  
اختصاص القانون عملا بالفصل 45 والفصول الأخرى من الدستور.

من أجله

تصرح بان مضمون الفصل السالف الذكر داخل في اختصاص السلطة التنظيمية.  
وبه صدر المقرر اعلاه بمقر المجلس الاعلى بالرباط بتاريخ 10 جمادى الاولى 1398 الموافق 18 ابريل 1978 من الغرفة الدستورية المؤلفة من  
السيد ابراهيم قدارة بصفته رئيسا ومن السادة مكسيم أزولاي، عبد الصادق الربيع، عبد العزيز بنجلون، محمد الودغيري، حاجي محمد ومحمد  
مشيش العلمي بصفقتهم اعضاء .  
وحرر في 10 جمادى الاولى 1398 الموافق 18 ابريل 1978

الامضاءات :

ابراهيم قدارة مكسيم أزولاي عبد الصادق الربيع عبد العزيز بنجلون  
محمد الودغيري حاجي محمد محمد مشيش العلمي